



Hara ngākau kino

جرائم الكراهية

ملخص الورقة الاستشارية

نبذة عن هذه الوثيقة

تعد هذه الوثيقة ملخصًا لورقة الاستشارة الخاصة بمراجعة لجنة القانون (Te Aka Matua o te Ture) المتعلق بجرائم الكراهية، إذ تقدم معلومات بشأن القانون المتعلق بجرائم الكراهية، وتطرح تساؤلات بخصوص المسائل التي سنأخذها بالنظر في عملية المراجعة.

تقديم مشاركة

نرغب في الاستماع إلى آرائكم، ومن شأن إفاداتكم أن تساعدنا في رفع توصيات إلى الحكومة بشأن قانون جرائم الكراهية. يمكنكم إبلاغنا برأيكم عن طريق تقديم مشاركة إلينا. ولا يتعين عليكم الإجابة عن جميع الأسئلة الواردة في هذا الملخص. آخر موعد لإرسال الملخص هو عند الساعة 5 مساءً من يوم 13 مارس (آذار) 2025.

يمكنكم إرسال ملخصكم بالطرق الآتية:

- تعبئة نموذج الإرسال عبر موقعنا الإلكتروني:
<https://www.lawcom.govt.nz/our-work/hate-crime>
 - أو مراسلتنا عبر البريد الإلكتروني على العنوان: hate.crime@lawcom.govt.nz
 - أو مراسلتنا عبر البريد العادي على العنوان: Hate crime, Law Commission, PO Box 2590, Wellington 6140.
- إذا لم تكن هذه الخيارات متاحة لكم، أو كنتم ترغبون في الحصول على مساعدة في تقديم مشاركتكم، فيرجى التواصل معنا عبر الوسائل التالية:

- مراسلتنا عبر البريد الإلكتروني على العنوان: hate.crime@lawcom.govt.nz
- أو الاتصال بنا هاتفياً على الرقم 0800 832 526؛
- أو استخدام "خدمة المرخل النيوزيلندية" (New Zealand Relay Service) إن كان لديكم صمم أو ضعف سمع، أو صمم وعمى، أو ضعف نطق أو صعوبات في التحدث. ويمكنكم زيارة خدمة المرخل (Relay Service) على الرابط التالي: <https://www.nzrelay.co.nz/index>.

قد يشعر بعض الأشخاص بأن تقديم المشاركة أمر ذو طابع عاطفي أو مؤلم. إذا كنتم ترغبون في تقديم طلب، فلعلكم ترغبون في الترتيب لوجود شخص لتقديم الدعم يكون جاهزاً للمساعدة. وإذا كنتم تشعرون بالانزعاج أو الحزن، فيمكنكم أيضاً الاتصال بنا أو إرسال رسالة نصية إلى الرقم 1737، وهذه خدمة مساعدة هاتفية مجانية يمكنكم استخدامها على مدار اليوم. سيمكنكم التحدث إلى أحد المستشارين المتدربين أو مراسلته عبر الرسائل النصية، وهذه الخدمة مقدمة من قبل Whakarongorau Aotearoa | خدمات الرعاية الصحية عن بُعد في نيوزيلندا.

ما الذي يحدث للمشاركة التي ترسلها؟

عندما تقوم بإرسال المشاركة، فسوف نقوم بالآتي:

- النظر في المشاركة التي ترسلها أثناء مراجعتنا؛
- الاحتفاظ بالمشاركة ضمن سجلاتنا الرسمية.

ويمكن أن نقوم أيضًا بما يلي:

- الإشارة إلى مشاركتك في منشوراتنا؛
- نشر مشاركتك على موقعنا الإلكتروني؛
- الاستعانة بمشاركتك لإثراء عملنا في مراجعات أخرى.

لمزيد من المعلومات، يمكنك زيارة موقعنا الإلكتروني عبر هذا الرابط:

[./https://www.lawcom.govt.nz/have-your-say/making-a-submission](https://www.lawcom.govt.nz/have-your-say/making-a-submission)

نشر المشاركات على موقعنا الإلكتروني أو في منشوراتنا

يمكنك المطالبة بعدم نشر اسمك أو أي معلومات تعريفية أخرى وردت في مشاركتك، كما يمكنك المطالبة بعدم نشر أجزاء أخرى من مشاركتك (على سبيل المثال، المعلومات الحساسة والشخصية عنك).

إذا طلبت ذلك، فلن ننشر تلك التفاصيل أو أي أجزاء من مشاركتك على موقعنا الإلكتروني أو في منشوراتنا. إما إذا لم تقدم هذا الطلب، فمن الممكن أن ننشر مشاركتك كاملة أو أي جزء منها.

طلبات الحصول على معلومات رسمية

تخضع المعلومات التي تحتفظ بها لجنة القانون لقانون المعلومات الرسمية لعام 1982. وفي حال تلقينا طلبًا للحصول على معلومات تتضمن مشاركتك، فيتعين علينا أن ندرس إمكانية الإفصاح عنها. وعند تقييم ما إن كان مطلوبًا منا الإفصاح عن مشاركتك أم لا، فسنأخذ في النظر أي طلب مقدم من جانبك بعدم نشر المعلومات على موقعنا الإلكتروني أو في منشوراتنا وسنأخذ في النظر أي أسباب قدمتها لتسوية هذا الطلب، وسوف نحاول أيضًا التشاور معك بشأن ذلك.

قانون الخصوصية لعام 2020

تخضع المعلومات المقدمة إلى لجنة القانون لقانون الخصوصية لعام 2020. وقد تتضمن مشاركتك معلومات شخصية. ويحق لك الوصول إلى معلوماتك الشخصية وتصحيحها.

مراجعتنا (الفصل 1)

1. تقوم لجنة القانون بمراجعة قانون جرائم الكراهية في Aotearoa (نيوزيلندا). وتشير "جريمة الكراهية" إلى أي سلوك:

- يعد بالفعل جريمة جنائية بموجب القانون النيوزيلندي؛
- يتم ارتكابه بدافع الكراهية أو العداء تجاه مجموعة من الأشخاص ممن لهم سمة مشتركة (على سبيل المثال، العرق أو اللون أو الجنسية أو الدين أو الجنس أو الهوية الجنسية أو التوجه الجنسي أو العمر أو الإعاقة).

2. بموجب القانون الحالي، تؤخذ دوافع الكراهية لدى الجاني في الاعتبار عند الحكم عليه. وقد أوصت لجنة التحقيق الملكية في الهجوم الإرهابي على مسجدي كرايستشيرش (مكاني العبادة الإسلامية) في 15 مارس (آذار) 2019 باستحداث جرائم جديدة تدرج تحت بند الكراهية. وتنتظر هذه المراجعة فيما إن كانت هناك مشكلات في القانون الحالي أم لا، وبالتالي في كيفية تحسين القانون. وقد يشمل ذلك استحداث جرائم كراهية جديدة، وفق توصية اللجنة الملكية، علمًا بأن المراجعة لا تنظر في خطاب الكراهية.

3. يتمثل الغرض من الورقة الاستشارية وهذه الوثيقة الموجزة في الاستماع إلى آراء الجمهور. وسوف تساعدنا المشاركات التي نتلقاها في وضع مقترحات للإصلاح. علمًا بأننا نخطط في مرحلة لاحقة من هذه المراجعة للتحديث إلى الخبراء بشأن إمكانية تطبيق أي تغييرات مقترحة على القانون، كما نعتزم رفع تقرير إلى وزير العدل في منتصف عام 2026.

جرائم الكراهية وآثارها (الفصل 2)

4. تركز جرائم الكراهية على هوية الضحية، ويقول بعض الأشخاص إن هذا التركيز على الهوية يسبب ضررًا نفسيًا إضافيًا - سواء للضحية أو لأفراد المجتمع المتضرر الآخرين الذين قد ينتابهم أيضًا شعور بالتهديد أو الاستهداف. ويرى البعض أن جرائم الكراهية تلحق الضرر كذلك بالمجتمع كله من خلال إشاعة الشعور بضعف الارتباط بين الأشخاص.

5. لا نعرف الكثير عن جرائم الكراهية في Aotearoa (نيوزيلندا). منذ عام 2019، جمعت Ngā Pirihimana o Aotearoa (الشرطة النيوزيلندية) بيانات عن الجرائم التي تم الإبلاغ عنها، ويعتقد الضحية أو أي شخص آخر أنها وقعت بدافع الكراهية. في عام 2023، كان هناك 5,019 جريمة كراهية تم الإبلاغ عنها (بما يشكل 0.9 في المائة من إجمالي الجرائم المبلغ عنها). وكانت الجرائم الشائعة هي التحرش والإخلال بالنظام العام (مثل السلوك المخل بالنظام العام)، والأعمال التي تهدف إلى إلحاق الإصابة والإضرار بالممتلكات. وكانت السمات الأكثر استهدافًا هي العرق أو الأصل الإثني، يليها التوجه الجنسي والدين والهوية الجنسية. منذ عام 2021، تم التحقيق في 14-18 في المائة من جرائم الكراهية حيث تم التحقيق فيها حتى تم الوصول إلى أدلة كافية لاتهام الشخص بارتكاب جريمة وقررت الشرطة اتخاذ إجراءات بشأنها. وتم اتخاذ إجراءات التقاضي في

نصف هذه الجرائم تقريباً.

السؤال 1: هل هناك أي شيء تود إخبارنا به بشأن جرائم الكراهية التي تقع في Aotearoa (نيوزيلندا) والآثار المترتبة عليها؟

اعتبارات الإصلاح الرئيسية (الفصل 3)

6. حددنا بعض الاعتبارات الرئيسية التي ستساعدنا على التفكير فيما إن كانت هناك حاجة لإجراء إصلاحات في القانون أم لا، وستساعدنا هذه الاعتبارات أيضاً في تقييم الخيارات المتاحة للإصلاح.

الحاجة إلى التعامل مع جرائم الكراهية بجدية أكبر من الجرائم الأخرى

7. تتعامل قوانين جرائم الكراهية مع جرائم الكراهية بجدية أكبر من تعاملها مع الجرائم الأخرى، وترتبط أسباب ذلك بمدى الحاجة إلى إصلاح القانون. ومن الممكن أن يكون القانون الحالي لا يتعامل مع جرائم الكراهية بالجدية الكافية.

8. هناك أربعة أسباب تُقدّم في العادة لضرورة التعامل مع جرائم الكراهية بطريقة أكثر جدية من الجرائم الأخرى:

- تتسبب جرائم الكراهية في المزيد من أنواع الأذى مقارنة بالجرائم الأخرى؛
- مرتكبو جرائم الكراهية يستحقون اللوم بدرجة تزيد عن غيرهم من المجرمين؛
- من الضروري أن تحمل القوانين رسالة مفادها أن جرائم الكراهية تندرج ضمن الأخطاء الجسيمة؛
- تشديد العقوبة على جرائم الكراهية يعني تقليل عدد الأشخاص الذين يقدمون عليها (على الرغم من وجود أدلة بأن تشديد العقوبة لا يمنع الأشخاص بالضرورة من ارتكاب الجرائم).

متى يكون استحداث جرائم جديدة ملائماً؟

9. تبحث هذه المراجعة في مدى ملاءمة استحداث جرائم كراهية جديدة، وتنص التوجيهات الحكومية على أنه لا ينبغي استحداث جرائم جنائية إلا إن كانت هناك أسباب وجيهة تدعو إلى ذلك. ولا ينبغي كذلك زيادة مدى تجريم السلوك الذي يعد جريمة بالفعل إلا إن كان من شأن ذلك أن يخدم غرضاً إضافياً يقصّر فيه القانون الحالي. ومن الممكن أن يكون للإدانة الجنائية تأثير خطير على الفرد، فضلاً عن تحميل الدولة تكاليف باهظة.

Ngā tikanga (نظام القيم والمبادئ)

10. يجب على لجنة القانون مراعاة (العالم الماوري) te ao Māori عند تقديم توصياتها، بحيث يشمل ذلك tikanga، وهي نظام القيم والمبادئ التي تحكم العلاقات في te ao Māori (العالم الماوري). ويعد التفكير في نظام tikanga جزءاً راسخاً من العملية السلمية لسنّ القوانين في Aotearoa (نيوزيلندا).

11. يشير البحث الذي أجريناه إلى أن نظام tikanga لم يكن فيه مفهوم مكافئ لجرائم الكراهية. ومع ذلك، فقد نظرنا في أوجه التشابه بين جرائم الكراهية ومفاهيم نظام tikanga المتمثلة في hara و kanga و kōruhu.

- وُصفت hara بأنها العمل الذي ينتهك العدالة أو القانون.
- أما Kanga و kōruhu، فهما نوعان خطيران من hara. وقد وُصفت Kanga بأنها الإساءة اللفظية، بما يشمل توجيه السبّ والشتم لشخص معين. كما وُصفت Kōruhu بأنها التسبب في إلحاق الأذى أو الضرر دون الشعور بالندم أو دون وجود سبب وجيه للقيام بذلك.
- 12. تشير هذه المفاهيم إلى أن جريمة الكراهية تعد خطأً جسيماً بموجب نظام tikanga.

Te Tiriti o Waitangi | معاهدة Waitangi

- 13. تعد معاهدة Waitangi أساس الحكم في Aotearoa (نيوزيلندا)، وبالتالي لا بد من أخذها في النظر عند التفكير في تغيير القانون. ويتمثل التحدي الذي يواجهنا في كيفية تفعيل التزامات التاج (حكومة نيوزيلندا) بموجب المعاهدة في نطاق هذه المراجعة، التي تبحث في قانون جرائم الكراهية فحسب. ونحن نرحب بأي آراء لديكم في هذا الخصوص.
- 14. على سبيل المثال، يتمثل أحد التزامات التاج (حكومة نيوزيلندا) في حماية ممارسة tino rangatiratanga، وهذا يتطلب من التاج (حكومة نيوزيلندا) السماح للماوريين بإدارة شؤونهم الخاصة بالطريقة التي تناسبهم. قد تكون هناك طرق لإشراك المجتمعات الماورية بشكل أفضل في التصدي لجرائم الكراهية. ويقع على عاتق التاج (حكومة نيوزيلندا) أيضاً التزام بمعالجة الفوارق بين الماوريين وغيرهم من النيوزيلنديين، ويمثل الماوريون نسبة كبيرة من السكان في جميع مستويات نظام العدالة الجنائية، بما في ذلك تصويرهم بأنهم مرتكبون مزعمون لجرائم الكراهية. وقد يشكل خطر الإفراط في التجريم إلى عدم إمكانية استحداث جرائم كراهية محددة.

التزامات حقوق الإنسان

- 15. ينبغي أن يكون إصلاح القانون متسقاً مع التزامات Aotearoa (نيوزيلندا) في مجال حقوق الإنسان.
- 16. يعتقد البعض أن قوانين جرائم الكراهية ضرورية لاستيفاء الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، ومن المرجح أن القانون الخاص بنا يستوفي بالفعل هذه الالتزامات، لأنه يطالب المحاكم بالنظر في دوافع الكراهية عند إصدار الأحكام.
- 17. يرى البعض الآخر أن قوانين جرائم الكراهية تمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في:
 - حرية الفكر (لأن قوانين جرائم الكراهية تعاقب الجاني على دوافعه ومعتقداته)؛
 - حرية التعبير وتكوين الجمعيات (لأن الأشياء التي قالها الجاني أو ارتباطه بأشخاص آخرين قد تُستخدم لإثبات دوافع الكراهية وتغليظ العقوبة)؛
 - المساواة (لأن ضحايا جرائم الكراهية والجناء يتلقون معاملة مختلفة عن تلك التي يتلقاها ضحايا الجرائم الأخرى ومرتكبوها).
- 18. يمكن تقييد هذه الحقوق في حال وجود أسباب وجيهة لذلك. وقد أفادت محكمة الاستئناف (Te Kōti Pīra) بأن القيود المفروضة على الحق في حرية الرأي والتعبير بموجب قانون جرائم الكراهية في Aotearoa (نيوزيلندا) لها ما يبررها، بالنظر إلى الأهداف المهمة لقانون جرائم الكراهية.

ما السمات التي ينبغي على قوانين جرائم الكراهية حمايتها؟

19. نحن بصدد التفكير في ماهية السمات التي ينبغي أن تحميها قوانين جرائم الكراهية في Aotearoa (نيوزيلندا)، إذ سيساعدنا ذلك في اتخاذ قرار بشأن ما إن كان ينبغي إجراء أي تغييرات على القانون وتحديد نوع التغييرات الواجب إجراؤها.

20. سيتعين علينا التفكير في الآتي:

- مدى خطورة تأثر أي مجموعة من الأشخاص بجرائم الكراهية؛
- نوع العدوانية أو الإساءة تجاه هذه المجموعة؛
- مسألة ما إن كان قانون جرائم الكراهية أفضل طريقة للتعامل مع الإساءة أم لا.

21. هناك جدل دائر خارج البلاد بخصوص ما إن كان ينبغي تغطية بعض السمات، مثل النوع والجنس والعمر. على سبيل المثال، هناك آراء مختلفة بشأن ما إن كان قانون جرائم الكراهية هو الطريقة الأفضل للتعامل مع المخاوف المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد النساء وكبار السن أم لا.

22. وتعد أي "سمة مشتركة دائمة" محمية بموجب القانون الحالي. وإذا كنا نفكر في ضرورة تحديد نهج جديد، مثل جرائم الكراهية المحددة، في Aotearoa (نيوزيلندا)، فلا بد من تحديد السمات الواجب حمايتها، علمًا بأن جرائم الكراهية لا تمنح الحماية إلا لسمات محددة فحسب.

23. في الجزء المتبقي من هذا الملخص، أطلق على السمات التي يتناولها قانون جرائم الكراهية "السمات المحمية".

السؤال 2: كيف يمكننا الحفاظ على التزامات التاج بموجب Te Tiriti o Waitangi | "معاهدة وايتانغي" في هذه المراجعة؟

السؤال 3: ما هي السمات التي ينبغي على قوانين جرائم الكراهية حمايتها؟ لماذا؟

السؤال 4: ما رأيك في الاعتبارات الرئيسية الواجب مراعاتها بحسب ما حددناه في هذه المراجعة؟

ما طريقة التعامل مع جرائم الكراهية في نظام العدالة الجنائية الحالي؟ (الفصل 4)

القانون الحالي

24. بموجب القانون الحالي، تنظر المحكمة في دوافع الكراهية عند الحكم على الجاني. وينص قانون إصدار الأحكام على ضرورة قيام المحكمة المعنية بإصدار الحكم بالنظر في دوافع الكراهية عندما:

... يرتكب الجاني جريمة جزئيًا أو كليًا بدافع العداء تجاه مجموعة من الأشخاص الذين لديهم سمة مشتركة دائمة مثل العرق أو اللون أو الجنسية أو الدين أو الهوية الجنسية أو الميل الجنسي أو السن أو الإعاقة؛

(i) إذا كان الدافع وراء العدوان هو السمة المشتركة؛

(ii) إذا كان الجاني يعتقد أن الضحية لديه تلك السمة:

25. يعد دافع الكراهية "عاملاً مشدداً"، وهذا يعني أن هذا الدافع يمكن أن يؤدي إلى تشديد العقوبة، لكنه لا يصل بها إلى العقوبة القصوى للجريمة. ويمكن أن ينطبق على أي جريمة.
26. العامل المشدد للعقوبة في جريمة الكراهية هو واحد من عدة عوامل تأخذها المحاكم في النظر عند إصدار الحكم على الجاني. وهناك عوامل مشددة أخرى تشمل العنف الفعلي أو التهديد باستخدام العنف أو استخدام السلاح، والقسوة الخاصة عند تنفيذ الجريمة، وضعف الضحية (بسبب السن أو الحالة الصحية مثلاً).

التعرف على جرائم الكراهية وتوثيقها والتحقيق فيها

27. كما ذكر أعلاه، تقوم الشرطة في الوقت الحالي بتوثيق جرائم الكراهية التي يتم الإبلاغ عنها، بالإضافة إلى قيامها بوضع إرشادات وتدريبات لضباط الشرطة بخصوص كيفية التعرف على جرائم الكراهية وتوثيقها والتحقيق فيها. وبمجرد انتهاء التحقيق في جريمة الكراهية المبلغ عنها، تقرر الشرطة طريقة الاستجابة الملائمة. وفي بعض الأحيان لا تكون الأدلة الموجودة كافية للملاحقة القضائية بشأن الجريمة، وفي أحيان أخرى، قد تكون هناك بدائل أكثر ملاءمة للاستجابة مثل توجيه التحذير.

الملاحقة القضائية جزاء جرائم الكراهية

28. يعد المدعي العام الجهة المختصة باتخاذ قرارات الملاحقة القضائية جزاء جرائم الكراهية. ويتولى المدعون العامون في الشرطة المقاضاة بشأن جرائم الكراهية. أما جرائم الكراهية الأكثر خطورة فيتم ملاحقة مرتكبيها قضائياً من قبل محامي التاج (حكومة نيوزيلندا). ولا تتم الملاحقة القضائية للجريمة إلا في حال توفر أدلة كافية وفي حال كانت تخدم المصلحة العامة. ويمكن أن تؤخذ العوامل المشددة (مثل دوافع الكراهية لدى مرتكب الجريمة) في النظر عند تقرير ما إن كانت المصلحة العامة تقتضي الملاحقة القضائية من عدمها.
29. يعتمد المدعون العامون على ضباط الشرطة في تقديم الأدلة المتعلقة بدوافع الكراهية، ومن الممكن ألا تتم الإشارة إلى دوافع الكراهية عند إصدار الحكم في حال عدم توفر أدلة كافية على وجودها.

إصدار الأحكام على مرتكبي جرائم الكراهية

30. في حال إدانة أي متهم، يجب على المحكمة أن تأخذ دوافع الكراهية في الاعتبار بوصفها عاملاً مشدداً عند إصدار الحكم عليه. في بعض الأحيان، تقرر المحكمة أن ارتكاب الجريمة كان بدافع الكراهية من خلال النظر في الأدلة من المحاكمة أو الوقائع التي اتفق عليها المدعي العام والمدعى عليه. وإذا لم يتفق المدعي عليه والمدعي العام على ما حدث، فقد يحتاج المدعي العام إلى تقديم المزيد من الأدلة.
31. لقد فسرت المحاكم العامل المشدد للحكم في جريمة الكراهية تفسيراً فضفاضاً، وهو ينطبق عادة إذا أظهر الجاني عداءه تجاه الضحية على أساس سمة مشتركة. فعلى سبيل المثال، طبقت المحاكم العامل المشدد للعقوبة في جريمة الكراهية في حال أدلى الجاني بتعليقات عنصرية أو معادية للمثليين تجاه الضحية أثناء ارتكاب الجريمة.

32. وفي قرارات المحاكم التي وجدناها، كان العرق أو اللون أو الجنسية أكثر الأسباب شيوعًا لتطبيق العامل المشدد للعقوبة. وتغطي القرارات مجموعة واسعة من الجرائم، مثل القتل والاعتداء والترهيب وحباسة المتفجرات واستخدامها والسرقة والسطو وتوزيع منشورات غير لائقة والانتهاكات الجنسية والأعمال الإرهابية.

إعادة تأهيل مرتكبي جرائم الكراهية

33. توَفَّر Ara Poutama Aotearoa | "إدارة الإصلاحات" برامج لإعادة تأهيل مرتكبي الجرائم، في محاولة لتغيير المواقف والسلوكيات التي دفعتهم إلى ارتكاب الجرائم. وعادة ما تكون هذه البرامج متاحة حصراً للجنة الذين تم تقييمهم على أنهم معرضون لخطر العودة إلى ارتكاب الجريمة بدرجة متوسطة أو مرتفعة. ويمكن للجنة أيضاً مقابلة طبيب نفسي في جلسات فردية إن لم يكن بالإمكان تلبية احتياجاتهم من خلال البرامج الجماعية.
34. لا توجد برامج محددة لإعادة تأهيل مرتكبي جرائم الكراهية. وقد أبلغتنا المؤسسات الإصلاحية بأنه من غير المرجح أن يكون هناك عدد كافٍ من المجرمين الذين يقضون عقوبة لارتكابهم جرائم الكراهية ممن يمكن تجميعهم معاً بأمان. كما أفادتنا أيضاً بأن البرامج القائمة والعلاجات الفردية يمكن أن تحقق نتائج ناجحة مع مرتكبي جرائم الكراهية.
35. إذا تنامى إلى علم المؤسسات الإصلاحية أن الشخص الذي أقدم على جريمته كان مدفوعاً بالكراهية، فقد يزيد ذلك من فرصته في أن يكون مؤهلاً للاستفادة من برنامج أو علاج فردي. ومع ذلك، لا يتم دوماً إخبار المؤسسات الإصلاحية بما إن كان الجاني قد ارتكب جريمته بدافع الكراهية أم لا. وبالنسبة للجنة الذين يحتمل معهم خطورة معاودة ارتكاب الجريمة بنسبة متوسطة أو مرتفعة، فإن المؤسسات الإصلاحية تقوم بقراءة مذكرات الأحكام الصادرة عن المحاكم، التي قد تشير إلى دوافع الكراهية.

هل هناك مشكلات في القانون الحالي؟ (الفصل 5)

إظهار مدى خطورة جرائم الكراهية

36. يعتقد البعض أن القانون يجب أن يحمل رسالة مفادها أن جريمة الكراهية تشكل خطأً بالغاً. وقد يحدث ذلك بموجب القانون الحالي من خلال ما يلي:
- تصريح القاضي بأن ارتكاب جريمة ما يندرج ضمن جرائم الكراهية في جلسة الاستماع بالمحكمة أو في قرار الحكم الكتابي؛
 - التغطية الإعلامية لجريمة الكراهية؛
 - إصدار حكم مغلظ على مرتكب هذه الجرائم.
37. مع ذلك، قد يعتقد البعض أن القانون الحالي لا يقدم ما يكفي لإعلام الجمهور بجريمة الكراهية والخطورة المترتبة عليها. ويرجع السبب إلى الآتي:
- دوافع الكراهية ليست جزءاً من الجريمة التي توجّه إلى الشخص المتهم؛
 - ليس هناك ما يلزم بأن تبيّن قرارات إصدار الأحكام ما إن كانت دوافع الكراهية قد تم أخذها في النظر أم لا، أو مدى تأثيرها على الحكم؛

- ليس هناك ما يُلزم المحاكم بفرض عقوبات أشد على جرائم الكراهية؛
- العقوبة القصوى للجريمة هي عقوبة واحدة، سواء أكانت الجريمة مصنفة بوصفها جريمة كراهية أم لا.

التشجيع على الإبلاغ عن جرائم الكراهية

38. خلصت اللجنة الملكية إلى أن جرائم الكراهية لا يتم إبلاغ الشرطة عنها في كثير من الأحيان.
39. هناك أسباب عديدة تمنع الأشخاص من الإبلاغ عن جريمة الكراهية، من قبيل ما يلي:
- قد لا يعتقد الأشخاص أن جريمة الكراهية جريمة خطيرة بما يستدعي إبلاغ الشرطة بها؛
 - قد لا يعرف الأشخاص هوية الجاني؛
 - قد تكون للأشخاص تجارب سلبية مع الشرطة، وقد ينظرون إليها نظرة سلبية تمنعهم من الإبلاغ عن الجرائم.
40. لدينا اهتمام بمعرفة أسباب إحجام الأشخاص عن إبلاغ الشرطة بجرائم الكراهية، وبمعرفة ما إن كان هذا الأمر قد تحسن منذ أن نشرت اللجنة الملكية تقريرها أم لا. وفي أعقاب التحقيق الذي أجرته اللجنة الملكية، استحدثت الشرطة تدريبات وإرشادات جديدة تلزم أفراد الشرطة بالتعامل بجدية مع البلاغات المتعلقة بجرائم الكراهية.

ضمان معالجة دوافع الكراهية في القضايا ذات الصلة

41. نحن مهتمون بمعرفة ما إن كانت دوافع الكراهية يتم التحقيق فيها بشكل متنسق من قبل الشرطة أم لا وما إن كان المدعون العامون يثيرونها باتساق أثناء النطق بالحكم أم لا. ومن الممكن أن تساعد التغييرات الأخيرة في توجيه عناصر الشرطة وتدريبهم على تحسين استجاباتهم لجرائم الكراهية، ولكن قد يكون من السابق لأوانه معرفة ما إن كان ذلك قد تحقق.
42. لدينا اهتمام أيضًا بمعرفة ما إن كان ينبغي النظر في دوافع الكراهية في مراحل أخرى من إجراءات المحكمة أم لا، كما هو الحال عندما تقرر المحكمة ما إن كانت ستفرج عن المتهم بكفالة أم لا أو في قرارات الحكم اللاحقة فيما يخص الجاني نفسه.

جمع المعلومات المتعلقة بقضايا جرائم الكراهية

43. بموجب القانون الحالي، لا تعد دوافع الكراهية جزءًا من الجرائم، وهذا من الأسباب التي تؤدي إلى صعوبة جمع معلومات دقيقة عن جرائم الكراهية المبلغ عنها ونتائج القضايا.
44. أجرت الشرطة تغييرات عملية لتحسين تسجيلها لجرائم الكراهية التي يتم الإبلاغ عنها، كما بدأت في نشر هذه المعلومات للجمهور، علمًا بأن هناك زيادة مطردة في عدد جرائم الكراهية المسجلة التي يتم الإبلاغ عنها كل عام.
45. لا تزال هناك فجوة في المعلومات المتعلقة بما يحدث في الملاحظات القضائية المتعلقة بجرائم الكراهية (على سبيل المثال، إدانة مرتكبي الجرائم والعقوبات الصادرة بحقهم) وما إن كانت دوافع الكراهية تؤخذ بالنظر عند إصدار الأحكام أم لا.

تطبيق العامل المشدد للعقوبة

46. قمنا بتحديد ثلاثة مخاوف محتملة بشأن صياغة العامل المشدد للعقوبة في جريمة الكراهية وتطبيقه من قبل المحاكم.
47. أولاً، ينطبق العامل المشدد للعقوبة إذا كان الجاني مدفوعاً كلياً أو جزئياً بالعدوانية. ولا يلزم أن تكون العدوانية السبب الرئيسي وراء الجريمة. وهذا يعني أن من الممكن تطبيق العامل المشدد للعقوبة حتى إن لم تكن الكراهية سوى سبب ثانوي للجريمة. ومع ذلك، لم تظهر لنا أي أمثلة تشير إلى حدوث ذلك.
48. ثانياً، ينطبق العامل المشدد للعقوبة على الجرائم المرتكبة ضد أي مجموعة من الأشخاص الذين لديهم "سمة مشتركة دائمة". ولا يكون المعنى المقترن بذلك واضحاً في جميع الأحوال. على سبيل المثال، قد يبدو أن الجنس "سمة مشتركة دائمة"، ولكن نادراً ما يطبق عامل التشديد على العدوانية تجاه المرأة. قد يؤدي عدم اليقين بشأن السمات التي يجب أن ينطبق عليها العامل المشدد إلى قرارات لا يتوقعها العامة. على سبيل المثال، استُخدم عامل مشدد مماثل لحماية الأشخاص الذين يُعتقد أنهم مرتكبوا جرائم جنسية ضد الأطفال في نيو ساوث ويلز.
49. ثالثاً، لا ينطبق العامل المشدد إلا إن كان الجاني يعتقد أن الضحية له سمة محمية. على سبيل المثال، لا ينطبق هذا العامل المشدد في حال كتب الجاني عبارات تحض على الكراهية على ممتلكات عامة دون أن يعرف هوية المالك أو يكثر لها.

تقييم احتياجات إعادة التأهيل لمرتكبي الجرائم

50. نظراً لعدم تسجيل دوافع الكراهية في سجل إدانة الشخص، رأت اللجنة الملكية أن الحاجة إلى الدعم بإعادة التأهيل قد لا تُسجل في سجلات الإدانة. وترى المؤسسات الإصلاحية أن من غير المرجح أن يمثل ذلك مشكلة كبيرة. يتم تقديم دعم إعادة التأهيل بصورة أساسية إلى الجناة متوسطي وشديدي الخطورة، ومن المفترض أن تكون المؤسسات الإصلاحية على دراية بما إن كان هؤلاء الجناة مدفوعين بالكراهية أو بدوافع أخرى، وذلك من واقع قراءتها لمذكرات الحكم عليهم وغيرها من المعلومات الخاصة بالمحاكم.
51. غير أن الحاجة إلى دعم إعادة التأهيل قد لا تكون ضرورية بالنسبة لعدد من مرتكبي جرائم الكراهية الذين تم تقييمهم على أنهم منخفضو الخطورة. من الممكن أن تكون هناك حالات أخرى لا يتضح فيها دافع الكراهية لدى مرتكب الجريمة، مع واقع مذكرات الحكم الصادرة عن المحكمة. وهذا قد يصعب على المؤسسات الإصلاحية مهمة تقييم الجاني باعتباره متوسط أو شديد الخطورة من حيث دافع الكراهية (على الرغم من أن هذا قد يتضح أثناء التقييم والعلاج).

السؤال 5: هل تعتقد أن هناك مشكلات في طريقة عمل القانون الحالي لجرائم الكراهية في Aotearoa (نيوزيلندا)؟ إذا كانت إجابتك نعم، فما هذه المشكلات؟

نظرة عامة على خيارات الإصلاح (الفصل 6)

52. هناك ثلاثة نماذج قانونية رئيسية تستخدم لمعالجة جرائم الكراهية في الخارج:

- نموذج تشديد العقوبة (المستخدم حاليًا في Aotearoa [نيوزيلندا])؛
- نموذج جرائم الكراهية المحددة (الموصى به من قبل اللجنة الملكية)؛
- النموذج الإسكتلندي الهجين، الذي يجمع بين جوانب نموذج تشديد العقوبة وجرائم كراهية محددة.

53. إذا رأينا وجود مشكلات في القانون الحالي، فمن الممكن معالجتها من خلال الإجراءات التالية:

- تحسين طريقة عمل نموذج تشديد العقوبة، عن طريق إجراء تغييرات في القانون أو الممارسة العملية؛
- اعتماد نموذج قانوني آخر.

54. من الضروري عدم استحداث جرائم جديدة إلا إن كانت هناك أسباب وجيهة تدعو إلى ذلك وفي حال كانت هذه الخطوة ستحقق شيئاً يقصر عنه القانون الحالي. وفي ضوء ذلك، قد يكون من الأفضل معالجة أي مشكلات في القانون الحالي عن طريق تحسين نموذج تشديد العقوبة. وإن كانت هناك مشكلات يتعذر حلها بهذه الطريقة، فيمكن النظر في نموذج قانوني آخر، علمًا بأننا سوف سنطلب ملاحظات بخصوص هذين الخيارين في وقت لاحق من هذا الملخص.

55. نقوم في الجدول التالي بمقارنة بعض السمات الرئيسية للنماذج القانونية الرئيسية الثلاثة.

النماذج القانونية لمعالجة جرائم الكراهية			
النموذج الإسكتلندي الهجين	الجرائم المحددة	تشديد العقوبة	
جميع الجرائم	الجرائم المحددة فحسب	جميع الجرائم	ما الجرائم المشمولة؟
السمات المحددة فحسب	السمات المحددة فحسب	أي سمات مشتركة دائمة	ما السمات التي تتمتع بالحماية؟
نعم	نعم	لا	هل يتم تسجيل دافع الكراهية بوصفها جزءاً من الإدانة؟
لا	نعم	لا	هل هناك عقوبة قسوى أكبر لجرائم الكراهية؟
إسكتلندا	أستراليا (أستراليا الغربية وكوينزلاند) وإنجلترا وويلز (إلى جانب تشديد العقوبة)	نيوزيلندا وأستراليا (نيو ساوث ويلز وفكتوريا وجنوب أستراليا وتسمانيا والإقليم الشمالي) وإنجلترا وويلز (إلى جانب	أين يُستخدم هذا النموذج حالياً؟

		جرائم محددة) وكندا وأيرلندا الشمالية	
--	--	--------------------------------------	--

تحسين النموذج القانوني الحالي (الفصل 7)

56. يعرف النموذج القانوني المستخدم حاليًا للتصدي لجرائم الكراهية في Aotearoa (نيوزيلندا) باسم نموذج تشديد العقوبة. وبموجب هذا النموذج، تؤخذ دوافع الكراهية لدى الجاني في النظر بوصفها عاملاً مشدداً للعقوبة عند إصدار الحكم عليه. ولا يكون دافع الكراهية جزءاً من الجريمة، كما أن العقوبة القصوى للجريمة لا تتغير.

مزايا الإبقاء على نموذج تشديد العقوبة

57. يتميز نموذج تشديد العقوبة بعدة مزايا مقارنة بالنماذج القانونية الأخرى. على سبيل المثال:

- ينطبق هذا النموذج على جميع الجرائم والسمات المشتركة الدائمة؛
- يتم تقييم خطورة دوافع الكراهية على أساس كل حالة على حدة؛
- يعد أكثر كفاءة من حيث وقت المحكمة وتكاليفها، لأن دافع الكراهية لا يحتاج إلى إثباته في المحاكمة وغالبًا ما يكون غير متنازع عليه؛
- من شأن الإبقاء على النموذج القانوني الحالي أن يحول دون تكبد التكاليف وحالة عدم اليقين التي ينطوي عليها إصلاح القانون إصلاحًا موسعًا.

سبل تحسين نموذج تشديد العقوبة

58. قد تكون هناك طرق لتحسين طريقة عمل القانون الحالي دون تغيير في النموذج القانوني. ونود معرفة رأيكم في هذا الأمر. وفيما يلي سنستكشف بعض الخيارات.

إظهار مدى خطورة جرائم الكراهية

59. إذا كان القانون الحالي ليس كافيًا لإظهار جسامة جريمة الكراهية، فهناك طرق أخرى لمعالجة هذا الأمر، ومن بينها:

- مطالبة القضاة الذين يصدرون الأحكام بأن يشيروا إلى الجريمة بوصفها جريمة كراهية في جلسة استماع مفتوحة للجمهور ووسائل الإعلام؛
- مطالبة القضاة الذين يصدرون الأحكام بشرح مدى تأثير دوافع الكراهية لدى الجاني على الحكم الصادر بحقه؛
- مراجعة العقوبات القصوى للجرائم الحالية للتأكد من أنها مغلظة بما يكفي لتشمل دوافع الكراهية لدى مرتكب الجريمة.

التشجيع على الإبلاغ عن جرائم الكراهية

60. إذا كانت هناك عوائق تحول دون الإبلاغ عن جرائم الكراهية، فقد لا يكون تغيير النموذج القانوني الطريقة الأفضل لمعالجة ذلك. وهناك خيارات أخرى للقيام بذلك من بينها:

- القيام بحملة توعية عامة؛
- استحداث طرق بديلة للإبلاغ، مثل الخدمات المجتمعية التي يمكن لها الإبلاغ عن جرائم الكراهية نيابة عن الضحايا وغيرهم.

الملاحقة القضائية جزاء جرائم الكراهية

61. إذا لم تتم إثارة دوافع الكراهية باستمرار من قبل المدعين العامين عند إصدار الأحكام، فمن الممكن اتباع بعض الخيارات لمعالجة ذلك، ومن بينها:

- تقديم المشورة لمحامي التاج (الحكومة النيوزيلندية) بشأن الملاحقة القضائية لجرائم الكراهية، على غرار الإرشادات التي تقدم بالفعل إلى المدعين العامين في الشرطة.
- الإبلاغ عن قضايا جرائم الكراهية في نظام المحاكم. يمكن أن يُطلب من المدعين العامين أن يذكروا ما إن كانت التهمة الموجهة ضد المدعى عليه تعد جريمة كراهية مزعومة. ولفت الانتباه لحدث القضاة على النظر في دوافع الكراهية عند إصدار الحكم وفي أوقات أخرى ذات صلة (عند اتخاذ قرار بشأن الإفراج عن المتهم بكفالة على سبيل المثال).

تحسين المعلومات المتاحة بشأن نتائج الملاحقات القضائية المتعلقة بجرائم الكراهية

62. في حال الإبلاغ عن قضايا جرائم الكراهية في نظام المحاكم (كما ناقشناه أعلاه) فقد يتسنى للمحاكم مشاركة المعلومات المتعلقة بتلك القضايا مع الشرطة. وقد يساعد هذا الأمر الشرطة في تتبع عدد الحالات التي يثير فيها المدعون العامين دوافع الكراهية عند إصدار الأحكام ونتائج الملاحقات القضائية المتعلقة بجرائم الكراهية.

تطبيق عامل التشديد في جرائم الكراهية

63. إن كانت هناك مخاوف بشأن مسألة تطبيق العامل المشدد لجريمة الكراهية، فقد يكون من الممكن تصحيحه عن طريق تغيير صياغة العامل. مثل ما يلي:

- إن كان هناك قلق من إمكانية تطبيق العامل المشدد للعقوبة عندما تكون الكراهية مجرد سبب ثانوي للجريمة، فمن الممكن تعديل العامل بحيث تكون الكراهية جزءًا مهمًا من دوافع الجاني.

- إذا كان هناك قلق بشأن السمات التي يحميها العامل المشدد، فيمكن تغيير العامل بحيث لا ينطبق إلا على السمات المدرجة في القائمة، بدلاً من أي "سمة مشتركة دائمة". وهناك خيار آخر يتمثل في تغيير قائمة أمثلة السمات المحمية.
- إن كانت هناك مشكلة في عدم انطباق العامل المشدد للعقوبة إلا إن كان الجاني يعتقد أن الضحية يتمتع بالسمات المشمولة بالحماية، فيمكن حذف هذا الشرط.

إعادة تأهيل مرتكبي جرائم الكراهية

64. إذا كانت هناك مشكلة في تحديد احتياجات إعادة التأهيل لمرتكبي الجرائم، فمن الممكن مشاركة أي إشارة إلى جرائم الكراهية في نظام المحاكم مع المؤسسات الإصلاحية. وفي هذه الحالة، يمكن إخطار المؤسسات الإصلاحية بالإدانات بجرائم الكراهية.

السؤال 6: إذا كانت هناك مشكلات في كيفية عمل قانون جرائم الكراهية في Aotearoa (نيوزيلندا)، فهل يمكن معالجتها من خلال الإبقاء على النموذج القانوني الحالي (نموذج تشديد العقوبة)؟ إذا كانت إجابتك "نعم"، فكيف يمكن ذلك؟

نماذج قانونية أخرى للتصدي لجرائم الكراهية (الفصل 8)

65. إذا رأينا أن هناك مشكلات لا يمكن إصلاحها بسهولة في نموذج تشديد العقوبة، فقد نوصي بتغيير النموذج القانوني، ذلك لأن لدينا اهتمامًا بالحصول على تعليقات بشأن نموذجين قانونيين آخرين يستخدمان لمعالجة جرائم الكراهية في الخارج (يمكن اعتمادهما بمفردهما أو إلى جانب تشديد العقوبة)، وهما:
- نموذج جرائم الكراهية المحددة (الموصى به من قبل اللجنة الملكية)؛
 - النموذج الإسكتلندي الهجين، الذي يجمع بين جوانب نموذج تشديد العقوبة والجرائم المحددة.

الجرائم المحددة التي ترتكب بدافع الكراهية

66. بموجب هذا النموذج، يكون الدافع إلى الكراهية جزءًا من الجريمة التي يُتهم بها الشخص. ولا بد من إثباتها في المحاكمة بما لا يدع مجالاً للشك (ما لم يقر المتهم بأنه مذنب). وفي حال إدانة المدعى عليه، يجب أن يكون واضحًا من واقع مذكرات الحكم الصادرة عن المحكمة وأي تقارير إعلامية أن الدافع وراء الجريمة هو الكراهية، وذلك لأن الدافع للكراهية يعد جزءًا من الجريمة، على أن يتم كذلك إثبات دافع الكراهية في السجلات الجنائية للجاني.

ما الجرائم الواجب تغطيتها؟

67. عادة ما تستند جرائم الكراهية إلى جرائم قائمة (مثل الاعتداء)، وتعرف هذه الجرائم القائمة باسم "الجرائم الأساسية". وتعد جرائم الكراهية على الدرجة نفسها من الجرائم الأساسية باستثناء أن الادعاء يجب أن يُظهر أيضًا أن الجاني قد ارتكبها بدافع الكراهية. وتحظى جرائم الكراهية بعقوبة قصوى أعلى من الجريمة الأساسية.

68. يجب أن تكون الجرائم محددة بصورة معقولة، بحيث يكون واضحًا للجمهور طبيعة السلوك غير المسموح به. ولا بد أن تكون لكل جريمة أيضًا عقوبة قصوى رادعة لها. ولهذا السبب، فإن جرائم الكراهية لا تغطي سوى عدد محدود من الجرائم الأساسية والسماوات المشمولة بالحماية.
69. إذا أوصينا باستحداث جرائم كراهية محددة، فسوف نحتاج إلى النظر في الجرائم التي ينبغي أن تنطبق عليها. وفي هذا الخصوص، هناك أمور نحتاج إلى التفكير فيها، من بينها:
- عدد مرات ارتكاب الجريمة الأساسية بدافع الكراهية؛
 - ارتفاع درجة العقوبة القصوى للجريمة الأساسية بما يكفي للمعاقبة عن جرائم الكراهية.
70. أوصت اللجنة الملكية بأن تكون هناك جرائم كراهية تتعلق بالسلوك أو اللغة المسيئة، وتعتمد إلحاق الضرر، والتخويف، والاعتداء، والإحراق العمد، والإضرار المتعمد، غير أن ذلك لا يغطي جميع جرائم الكراهية. على سبيل المثال، في Aotearoa (نيوزيلندا)، يعد السطو واستخدام المتفجرات أو حيازتها جرائم كراهية.

المزايا والعيوب

السؤال 7: في حال اعتماد جرائم الكراهية المحددة، فما الجرائم التي ينبغي أن تشملها؟ ولماذا؟

71. قد تكون لجرائم الكراهية المحددة بعض المزايا مقارنة بنموذج تشديد العقوبة. على سبيل المثال:

- توجيه رسالة أقوى مفادها أن جرائم الكراهية جرائم خطيرة؛
- تحسين عملية تسجيل جرائم الكراهية ورصدها؛
- التحقيق في المزيد من الجرائم ومقاضاة مرتكبيها على أنها جرائم كراهية؛
- تغيير آراء الناس عن طريق زيادة الوعي بالأضرار المترتبة على جرائم الكراهية؛
- أن تكون أكثر إنصافًا للمدعى عليه، إذ يجب إثبات دوافع الكراهية في المحاكمة بما لا يدع مجالاً للشك (ما لم يقر المدعى عليه بأنه مذنب).

72. قد يكون لجرائم الكراهية المحددة بعض العيوب أيضًا، من بينها، على سبيل المثال:

- أنها لا تغطي جميع جرائم الكراهية، وقد يعتقد البعض أن هذا الأمر غير عادل.
- قد تجعل المحاكمات الجنائية أطول وأكثر تعقيدًا وأكثر تكلفة. وقد تحد أيضًا من احتمال إقرار المتهمين بالذنب. وفي هذه الحالة، سيتعين على الادعاء إثبات دوافع الكراهية في المحاكمة، الأمر الذي ينطوي على المزيد من الأدلة من الضحايا والشهود الآخرين.
- من الممكن أن يتعذر التعرف على دوافع الكراهية في بعض الحالات. على سبيل المثال، قد يتهم المدعون العامون الشخص بالجريمة الأساسية بدلاً من جريمة الكراهية نظرًا لأن المدعى عليه يقر بأنه مذنب في الجريمة الأساسية.

- يتم التعامل مع دافع الكراهية بجدية أكبر من العوامل الأخرى المشددة للعقوبة (مثل شدة القسوة أو ضعف الضحية).
- قد يؤدي معاقبة الجناة بمزيد من القسوة على أساس دوافعهم إلى انتهاك الحق في حرية الفكر والتعبير. كما أن التحقيق في آراء المشتبه بهم ومعتقداتهم قد يكون له تأثير سيئ على حرية التعبير.
- وقد تُنفذ جرائم الكراهية على نحو غير متناسب ضد الأقليات والفئات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا (لا سيما الماوريين، الذين يمثلون تمثيلاً زائداً في نظام العدالة الجنائية، بما في ذلك مرتكبو جرائم الكراهية المزعومون).

النموذج الإسكتلندي الهجين

73. بموجب هذا النموذج، يمكن تحديد أي جريمة على أنها "مشددة بسبب الكراهية". ويتعين على المدعي العام أن يشير إلى أن الجريمة مشددة بدافع الكراهية عند توجيه الاتهام إلى المدعى عليه، مع ضرورة إثبات التشديد في المحاكمة (ما لم يقر المدعى عليه بأنه مذنب). يؤخذ دافع الكراهية في الاعتبار عند الحكم على الجاني، غير أن العقوبة القصوى للجريمة لا تتغير، إذ تُظهر الأدانات أن الجريمة قد ارتكبت بدافع الكراهية.
74. على غرار نموذج الجرائم المحددة، لا ينطبق النموذج الإسكتلندي الهجين إلا على سمات محمية بعينها.
75. هناك مزايا وعيوب مرتبطة بالنموذج الإسكتلندي الهجين، كما هو الحال بالنسبة لجرائم محددة. وتتمثل أهم الاختلافات في هذا النموذج فيما يلي:
- أنه لا يزيد من العقوبات القصوى لجرائم الكراهية (لذلك قد تكون الجرائم المحددة أفضل في التأكيد على خطورة جريمة الكراهية)؛
 - أنه يغطي المزيد من جرائم الكراهية، لأنه ينطبق على أي جريمة؛
 - أنه نموذج أبسط، نظرًا لأنه لا يفرز الكثير من جرائم الكراهية المنفصلة.
76. من الانتقادات المحتملة للنموذج الإسكتلندي الهجين أنه قد لا يكون من المفيد أن يُطلب من المدعين العامين إثبات دوافع الكراهية في المحاكمة، نظرًا لأن العقوبة القصوى لجريمة الكراهية المشددة هي نفسها التي تُفرض على الجريمة غير المشددة.

السؤال 8: هل ينبغي اعتماد نموذج قانوني مختلف، مثل نموذج جرائم الكراهية المحددة أو النموذج الإسكتلندي الهجين، في Aotearoa (نيوزيلندا)؟ لماذا نعم أو لماذا لا؟

هل ينبغي الإبقاء على نموذج تشديد العقوبة في حال اعتماد نموذج قانوني جديد؟

77. يمكن استخدام كل من نموذج الجرائم المحددة والنموذج الإسكتلندي الهجين جنبًا إلى جنب مع نموذج تشديد العقوبة. وفي حال اعتماد نموذج قانوني جديد، فإننا مهتمون بمعرفة ما إن كان ينبغي الإبقاء على نموذج تشديد العقوبة الحالي أم لا.

78. تشتمل فوائد استخدام نموذج جديد إلى جانب نموذج تشديد العقوبة فيما يلي:

- استمرار مزايا نموذج الجرائم المحددة أو النموذج الإسكتلندي الهجين؛
- سيغطي تشديد العقوبة جرائم الكراهية التي لا يشملها النموذج الجديد.

79. العيب الرئيسي لاستخدام نموذج جديد إلى جانب نموذج تشديد العقوبة هو أنه سيجعل القانون أكثر تعقيداً، بحيث

سيتعين وضع قوانين بشأن متى يتم تطبيق العقوبة المشددة. على سبيل المثال، هل ينطبق ذلك إن كان بإمكان الادعاء أن يتهم المدعى عليه بجريمة كراهية محددة، غير أنه اختار ألا يفعل ذلك؟

السؤال 9: في حال استحداث نموذج جرائم الكراهية المحددة أو النموذج الإسكتلندي الهجين، فهل ينبغي أيضاً الإبقاء على نموذج تشديد العقوبة؟